حوار شفاف حول الزراعة

عرنوس: القطاع الزراعي المحل الأوسع للمشاريع الصغيرة

وزير الزراعة: أمننا الغذائي أصبح في خطر نتيجة التغيرات المناخية والأزمات والحروب وعلينا تطوير القطاع

هناء غانم
تصوير: طارق السعدوني

لاشك أن الحكومة أولت القطاع الزراعي عناية فائقة لما يتمتع به من أهمية اقتصادية وسياسية وإستراتيجية فالقطاع الزراعي بقي متماسكاً وقوياً وقادراً على تأمين مقومات الصمود الاقتصادي كما بقي الوسيلة الأكثر فعالية لمواجهة الحصار الاقتصادي الغربي الجائر على سورية، بهذه الكلمات افتتح رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أمس ملتقى تطوير القطاع الزراعي التحديات والفرص وتحت شعار (نحو اقتصاد زراعي تنموي وتنافسي) مؤكداً أن الحكومة تتابع باهتمام تنفيذ السياسات والتوجهات العامة التي تعترض وتواجه الفلاح لتحسين واقع القطاع الزراعي ومعرفة رأي الأكاديميين وما رؤيتهم لتطوير القطاع الزراعي الذي كان ومازال يعاني من الكثير من التحديات التي إذا لم نعالجها بشكل تشاركي فلن نتمكن من تطوير هذا القطاع، مؤكداً أننا أمام تحد كبير وأمننا الغذائي أصبح في خطر نتيجة التغيرات المناخية والأزمات والحروب، وعلينا تطوير هذا القطاع على أسس علمية وفنية، مشدداً على أهمية أن نحول الريف إلى نقطة جذب للسكان وليس نقطة نفور بل أيضاً استثمار بشكل جيد لأن هناك آليات يجب تطويرها وعلينا إحداث مؤسسات تسويقية لتنظيم الإنتاج الزراعي ومؤسسات تصديرية لتحديد المواصفات القياسية التي يجب أن تتوافر بهذه المنتجات حتى نتبوأ مكانة في الأسواق العالمية.

وشدد الوزير على أهمية التعاون والتفاعل والتشاركية بين مختلف الوزارات والجهات المعنية بهذا القطاع لمواجهة التحديات ومعالجة المعوقات التي تعترض تطوير القطاع الزراعي، مؤكداً أنه لا بد من وضع رؤية شاملة والعمل على تطويرها بالتعاون والتشاركية والتكامل بين كل القطاعات للوصول لتحديد الأولويات والسياسات والأهداف بشكل فعال وحيوي، وأن نوعي في هذا القطاع سينعكس بشكل مباشر على صعيد تعزيز تنمية بقية القطاعات الاقتصادية.

وفي تصريح لـ«الوطن» ثمن وزير الزراعة محمد حسان قطنا الدعم الحكومي الكبير وغير الموصوف بالمطلق للقطاع الزراعي لتأمين مستلزمات الإنتاج، موضحاً أن الجهود كبيرة جداً ولم تتوانَ الحكومة عن «تقويت» أي فرصة لتأمين مستلزمات الإنتاج.. لافتاً إلى أن الهدف من الملتقى هو الحوار الشفاف والتكاملي مع كل الجهات ذات الصلة بالقطاع الزراعي سواء من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو الفلاحين أو المستثمرين أو الاقتصاديين والتجار والمصدرين والمستوردين، موضحاً أن الغاية هي معرفة التحديات والمشكلات التي تعترض وتواجه الفلاح لتحسين واقع القطاع الزراعي ومعرفة رأي الأكاديميين وما رؤيتهم لتطوير القطاع الزراعي الذي كان ومازال يعاني من الكثير من التحديات التي إذا لم نعالجها بشكل تشاركي فلن نتمكن من تطوير هذا القطاع، مؤكداً أننا أمام تحد كبير وأمننا الغذائي أصبح في خطر نتيجة التغيرات المناخية والأزمات والحروب، وعلينا تطوير هذا القطاع على أسس علمية وفنية، مشدداً على أهمية أن نحول الريف إلى نقطة جذب للسكان وليس نقطة نفور بل أيضاً استثمار بشكل جيد لأن هناك آليات يجب تطويرها وعلينا إحداث مؤسسات تسويقية لتنظيم الإنتاج الزراعي ومؤسسات تصديرية لتحديد المواصفات القياسية التي يجب أن تتوافر بهذه المنتجات حتى نتبوأ مكانة في الأسواق العالمية.

وشدد الوزير على أهمية التعاون والتفاعل والتشاركية بين مختلف الوزارات والجهات المعنية بهذا القطاع لمواجهة التحديات ومعالجة المعوقات التي تعترض تطوير القطاع الزراعي، مؤكداً أنه لا بد من وضع رؤية شاملة والعمل على تطويرها بالتعاون والتشاركية والتكامل بين كل القطاعات للوصول لتحديد الأولويات والسياسات والأهداف بشكل فعال وحيوي، وأن

الحكومة دعمت القطاع الزراعي وسعت جاهدة لتوفير البنى التحتية اللازمة لهذا القطاع بشقيه النباتي والحيواني.

ودعا الوزير خلال الملتقى إلى مضاعفة الجهود للنهوض بالواقع الزراعي وتجاوز الصعوبات التي تعوق تطويره وفي مقدمتها تقديم الدعم المادي والمعنوي واللوجستي للمزارع وتزويده بمستلزمات الإنتاج وتأمين الأدوية والمبيدات الزراعية والبيطرية والأسمدة بأسعار مناسبة تراعي أوضاع المزارعين. وأشار إلى أن الظروف الصعبة التي مرت بها سورية خلال سنوات الحرب من استهداف للبنى التحتية والمنشآت الإنتاجية كان لها انعكاس سلبي كبير على القطاع الزراعي والحيواني. الأمر الذي يتطلب تعديل الأنظمة والقوانين بما يتناسب مع حاجة المجتمع المحلي لأن هدفنا اليوم رصد نقاط الخلل ومعالجتها.

وأشار قطنا إلى أن الكثير من الأسر السورية تعتمد في أسلوب عيشها على الزراعة، مؤكداً أنه لتتحقق التنمية لا بد من وضع رؤية شاملة يتم تطويرها بالتعاون والتكامل والتشاركية بين كل القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمشتركة والمؤسسات والاتحادات والنقابات للوصول إلى تحديد الأولويات والسياسات بشكل فعال وحيوي، آملاً أن يكون هذا الملتقى نهجاً لإعادة بناء القوى والأهداف عبر حوار بناء وحيوي وتأهيل النهج التنموي والتنافسي للقطاع الزراعي.

رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم أكد لـ«الوطن» ضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج للفلاح بالوقت المناسب وإلا فسوف نخسر من ٣٠ إلى ٥٠ ٪ من المحاصيل علماً أنه إذا قارنا المنتجات الزراعية بين سورية وغيرها من الدول المجاورة نجد أن أسعار المنتجات في سورية أرخص من أي دولة في الوطن العربي علماً أنه لا نستطيع أن ننكر أن الظروف صعبة مقارنة مع دخل الفرد، لكن مستلزمات الإنتاج موجودة ولم ينقطع الإنتاج رغم سنوات الحرب وذلك نتيجة تمسك الفلاح بأرضه. لكن الفلاح بحاجة إلى دعم والحكومة مسؤولة عن تقديم الدعم ونحن كاتحاد سوف نؤازر الحكومة في تقديم الدعم لإيصال مستلزمات الإنتاج بشرط أن يكون هناك عدالة في التوزيع ومراقبة المواد حتى لا يكون هناك متاجرة بالمواد المدعومة.

وتحدث إبراهيم خلال الجلسة عن دور الجمعيات الفلاحية في تطوير الإنتاج الزراعي مشيراً إلى أنه من أجل تطوير القطاع لا بد من إيجاد برامج عامة في الزراعة للقطاعات الإستراتيجية أو برامج قطاعية في الزراعة مع ضرورة متابعة تطوير البرامج وفي الوقت نفسه تحديد من المقصر وسبب التقصير ومحاسبته.

بدوره رئيس اتحاد الغرف الزراعية محمد كشتو أشار إلى ضرورة دعم المشاريع المتناهية الصغر ودعم صغار المزارعين والذي يعتبر من مهام الاتحاد والغرف الزراعية وذلك بهدف تأمين مصدر دخل للأسر المتضررة جراء الإرهاب وإقامة عدد كبير من برامج بناء قدرات المزارعين والفنيين الزراعيين.

بدورها نقيب المهندسين الزراعيين الدكتورة راما عزيز تحدثت عن المشكلات والمعوقات التي تؤثر على نمو الإنتاج الزراعي. مؤكدة أن هناك مساعي وجهداً كبيراً لتنظيم مهنة الهندسة الزراعية وتقديم الدعم المستمر لرعاية مصالح أعضاء النقابة والدفاع عن حقوقهم وتحسين أوضاعهم المهنية والمادية من خلال صندوق الضمان الصحي والاجتماعي وصندوق الادخار والتسليف.

نقيب الأطباء البيطريين الدكتور إياد سويدان تحدث عن مهنة الطب البيطري في سورية ودور النقابة في دعم القطاع الصحي البيطري وتعزيز دوره بما يكفل تحقيق الخدمات الصحية البيطرية للثروة الحيوانية.

الدكتورة ثريا إدلبي من هيئة التخطيط والتعاون الدولي تحدثت عن دور المنظمات الدولية في دعم وتطوير القطاع الزراعي والتبدلات التي طرأت على الأطر الناظمة لعمل منظمات الأمم المتحدة ومجالات تركيزها في سورية وتحديد المنظمات الدولية الداعمة لقطاع الزراعة في سورية وواقع عملها مقدمة العديد من المقترحات لتعزيز الاستفادة من التعاون مع تلك المنظمات بما فيها الإطار الإستراتيجي وخطة الاستجابة الإنسانية.

عبد الكريم شباط مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف أكد لـ«الوطن» أنه وبلغة الأرقام التي هي أقرب للواقع المؤسسة في عام ٢٠٢٠ وزعت ٦١٧ ألف طن من المواد العلفية بقيمة ٩٤ مليار ليرة سورية موضحاً أن هذه الكمية تشكل نسبة كبيرة من حاجة الثروة الحيوانية وتم توزيع هذه المواد بالحد الأدنى أقل ٥٠ بالمئة من أسعار السوق المحلية مادة الصويا ٨٦٥ ألف ليرة للطن سعرها بالسوق المحلية ١,٧٠٠ مليون ليرة مادة الذرة الصفراء سعرها ٤٦٥ ألف ليرة للطن سعرها بين ٨٠٠ إلى ٩٠٠ ألف ليرة للطن بالسوق المحلية مادة النخالة ٢٥٠ ألف ليرة للطن سعرها بالسوق المحلية ٦٥٠ ألف ليرة للطن مادة الشعير ٣٥٠ ألف ليرة سعرها بالسوق من ٨٠٠ إلى ٩٠٠ ألف ليرة للطن. لافتاً إلى أن قطاع الدواجن في الشهرين الأخرين وبتوجيه من وزير الزراعة تم رفع المقنن العلفي للطير الواحد من الدواجن من ٢٠٠ غرام إلى ٢٠٠٠ غرام أي عشرة أضعاف ما يعني أن هذه الكمية الكبيرة تغطي تقريباً ٧٠ بالمئة من حاجة قطاع الدواجن مبيناً أنه وخلال هذه الفترة تم التوزيع لـ٢٧ مليون طير بكمية ٣٤ ألف طن ذرة و٤١٠٠ طن صويا و١٣٥٠ طن شعير بأسعار أقل ومع ذلك لم نلمس انخفاضاً في الأسعار للمواطن علماً أنه تم دعم المربي والمنتج لكن ما نسعى إليه هو إيصال الدعم إلى المواطن علماً أن زيادة المقنن وحسب زعم المربين قد ساهم بالحد من ارتفاع الأسعار مؤكداً أن حلقات الوساطة هي المستفيد من فارق الأسعار.

وكشف مدير الأعلاف أن هناك عقوداً جديدة يتم العمل على تجهيزها اعتباراً من ١/٤/ ٢٠٢١ بكمية ٩٠ ألف طن ذرة و٩٠ ألف طن من الكسبة وسيكون لها انعكاس كبير جداً على قطاع الدواجن.

وحول الإشكالية الخاصة بالأعلاف في قطاع الدواجن أكد مدير دواجن صيدنايا وسيم خضر لـ«الوطن» أن أكثر من ٧٠ بالمئة من تكلفتها هي أعلاف والتي هي للأسف مستوردة وبالتالي تخضع لتقلبات سعر الصرف، لافتاً إلى أن الوزارة وجهت بضرورة تأمين المؤسسة وتزويدها بالأعلاف من الذرة الصفراء الأمر الذي كان له انعكاس إيجابي إضافة إلى المحروقات، مشيراً إلى أن المشكلة الأساسية التي نعاني منها هي الأعلاف والمازوت ونتيجة انقطاع التيار الكهربائي نجد صعوبة في تأمين المحروقات.

وحول ارتفاع الأسعار أكد أن القوة الشرائية للمواطن معدومة إضافة إلى تهريب المادة، علماً أنه وبشكل عام التكلفة كبيرة لأن الحلقة كلها من مستلزمات الإنتاج وذرة وصويا ومتممات وأدوية ولقاحات ومحروقات كلها بحاجة إلى تكاليف، وعلى حساب المربين بخصوص أسعار المواد العلفية ومستلزماتها في الأسواق المحلية بأن سعر صندوق البيض يجب أن يباع بـ٧٥ ألفاً، مشيراً إلى أن المواطن من حقه أن يحصل على المادة بسعر قليل والمربي حتى يستطيع الاستمرار لابد أن يغطي تكاليف الإنتاج مع هامش ربح لأن تكاليف الإنتاج مرتبطة بمستلزمات الإنتاج التي معظمها مستورد ولذلك اقترح خفض تحسين الوضع المعيشي لحل كل المشكلات.

ومن الجدير ذكره أن الملتقى تناول العديد من العناوين المهمة والتحديات التي يعاني منها القطاع الزراعي على مستوى السياسات الكلية والاقتصادات المحلية لكل منتج وتصنيف هذه التحديات وتحديد الأدوار المرتبطة بكل جهة لاستكمال سلسلة الإنتاج المستدام وإعادة هيكلة قطاع الزراعة باعتباره مكوناً رئيسياً من مكونات الاقتصاد الوطني إضافة إلى تحديد البدائل الملائمة وتحليل سلسلة الإنتاج والمراحل المرتبطة بها وتحديد المشكلات وتقديم مقترحات السياسات البديلة والهيكل التنظيمي المرن للقطاع الزراعي، إضافة إلى مناقشة الرؤى المستقبلية ودور الجمعيات الفلاحية في تطوير الإنتاج الزراعي ودور النقابات والاتحادات التخصصية والمنظمات الدولية بتطوير هذا القطاع.

> • رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: الحكومة مسؤولة عن تقديم الدعم
>
> • مدير الأعلاف: وزعنا أعلافاً بقيمة ٩٤ مليار ليرة وهناك عقود جديدة

مدير غرفة زراعة يدافع عن تصدير الخضار

عبد المنعم سعود

ارتفعت أسعار الخضر في السوق المحلية لتقارب البطاطا سعر ٩٠٠ ليرة والبندورة بين ٦٠٠و ٩٠٠ ليرة بينما تجاوز سعر الكوسا ألف ليرة وتعداه الخيار إلى ١١٠٠ ليرة بينما نافز الثوم عشرة آلاف ليرة.

وبيّن مدير غرفة زراعة دمشق وريفها عمر الشالط أن أسعار الخضر الموسمية لهذا الوقت من العام طبيعية لأنه لا يوجد إنتاج حقل مفتوح في الوقت الحالي فالبندورة تنتج في الساحل وبواقي الإنتاج من جنوب البلاد، لذلك فإن أسعارها مرتفعة في حين أن أسعار منتجات أخرى مقبولة مثل الزهرة بحوالي ٥٠٠ ليرة والملفوف بسعر ٣٠٠ ليرة للكيلوغرام وكيس السبانخ بسعر ٨٠٠ ليرة.

ويوضح الشالط في تصريح لـ«الوطن» أن كمية المنتج الواصلة إلى سوق الهال في مثل هذه الفترة من السنة قليلة لأن الزراعات الشتوية لم تطرح إنتاجها بعد فالفول لن ينزل محصوله إلى الأسواق حتى الشهر القادم، البازلياء في نيسان والثوم في أيار مبيناً أن لكل محصول من المحاصيل وقتاً لزراعته ووقتاً لقطافه وطرحه في السوق لذلك أي منتج خارج هذا الوقت سيرتفع سعره.

وبيّن الشالط أن عدد شهادات المنشأ التي صدرتها الغرفة حتى منتصف الشهر الحالي بلغ ١٢٩٩ شهادة وذلك منذ بداية العام بواقع ١٤٤٦١ طناً حققت مردوداً بقيمة قاربت ١١٩ ألف دولار في حين أن إجمالي الشهادات للعام الماضي بلغ ٨١٨٨ شهادة بواقع ناهز ٢٨٣ طناً ومردود ناهز ٩٧ مليون دولار.

ووفقاً للشالط فقد تجاوز التصدير من الرمان ١٩٧٢ طناً ومن الحليب المكثه ٤٨٩ طناً ومن التفاح ٤٢٥ طناً ومن المكدوس ٩٣ طناً ومن المخلل ٦٦٣ طناً ومن زيت الزيتون ٤٤٦ طناً ومثلها من الزيتون.

ويطالب الشالط بأن يكون هناك روزنامة زراعية تبين فيها ذروة الإنتاج وموعد انقطاعه أو قلته مبيناً أنه لا يجوز إيقاف التصدير لأسباب ثلاثة فالفلاح سيحسن إنتاجه إذا عرف بوجود تصدير وبحسن نوعيته ويتفق مع المصدرين، والمصدر يستطيع أن ينشئ عقوداً مع المستوردين مبيناً أنه من الخطأ بعد التعرف على الأسواق وتثبيت الأقدام فيها إيقاف التصدير، فهذا يحتاج إلى استمرارية والأمر ذاته ينطبق على الاسترداد متسائلاً إذا كان هناك فائض في الإنتاج في محصول معين ولا نستطيع تصنيع الفائض منه أو تخزينه فما الحل في حال إيقاف التصدير؟

جنون الأسعار المتسارع يعمّق أوجاع المواطنين

عباس: فئة العاملين بالدولة تتعرض للظلم ووضعها أسوأ من الحرفيين

طلال ماضي

حتى وقت قريب كان الغلاء المعيشي مشكلة لكنه اليوم مع الارتفاع الجنوني والمتسارع للأسعار أصبح إشكالية لأصحاب الدخل المحدود أو ما يطلق عليه اليوم الدخل «المسوخ» وعمّق هذا الجنون المتسارع في ارتفاع الأسعار من أوجاع السوريين.

وفي جولة لمراسل «الوطن» في سوق باب سريجة المشهور برخصه وسط العاصمة دمشق لم يعد هناك كيلو غرام واحد أقل من ألف ليرة سورية، حتى المنتجات الزراعية المحلية حلقت أسعارها حيث سعر كيلو البرتقال من نوع كرمنتينا ١٣٠٠ ليرة، وأبو صرة ١٤٠٠ ليرة، والبصل اليابس ١٤٠٠ ليرة، والبصل الأخضر البصلة الواحدة ٢٠٠ ليرة، وكيلو البطاطا ١٠٠٠ ليرة، وكيلو الثوم ٨٠٠٠ ليرة، والكوسا ٢٠٠٠ ليرة، والباذنجان ١٦٠٠ ليرة، والفليفلة ٢٠٠٠ ليرة، والبندورة ١٠٠٠ ليرة، ووقية الموالح من نوع دوار الشمس نوعية رديئة بـ١٤٠٠ ليرة، وكيلو الفاصولياء حب ٥٥٠٠، وكيلو البوشار ٣٥٠٠ ليرة والبرغل ١٧٠٠ ليرة، والقمح ١٥٠٠ ليرة، والجبنة الشلل ٩٠٠٠ ليرة، واللبنة كريمة ٣٠٠٠ ليرة، وكيلو رز الكبسة ٤٠٠٠ ليرة، وكيلو الزيتون المحشي ٤٠٠٠ ليرة، وكيلو الحمص الحب ٢٥٠٠ ليرة، وصحن البيض ٦٥٠٠ ليرة وارتفع سعر كيلو المعسل الفرط ٢٠٠٠ ليرة خلال أسبوعين.

المستهلكون في الأسواق وخاصة من ذوي الدخل المحدود يسألون عن الأسعار ويشترون حاجتهم اليومية الضيقة، وتحول الشراء من الكيلو إلى «حطلي بألف ليرة» أو ربع كيلو!، من جهته التاجر يردد التعاويذ من هذا البيع وخسارة ثمن كيس النايلون، وفي المقابل هناك بعض الفئات التي تعمل بالمهن الحرة وعدلت أسعار أجورها بما يتوافق مع التضخم الحاصل فلا يهمها دفع الأرقام المعروضة، في حين هناك شريحة من الناس معدومة الدخل ولديها مصروف أدوية ولا أحد يلتفت إليها، إنها مفارقة عجيبة حيث لهيب الأسعار يشوي هذه الفئة المستضعفة.

الصحفية وداد عمران اعتبرت في تصريح لـ«الوطن» أن الغلاء الفاحش سبب المشاكل ضمن العائلة الواحدة، حيث طلاب الجامعات بحاجة إلى مصروف لم تعد الأسر وخاصة أصحاب الدخل المحدود قادرة على تلبيتها، وهناك المتقاعدون والمعدومون يئنون تحت ضغط الالتزامات والأمراض، ولم يعد أصحاب الدخل المحدود يستطيعون العيش.

الدكتورة أشواق عباس الأستاذة في جامعة دمشق اعتبرت في تصريح خاص لـ«الوطن» أن التجار في إجراءاتهم لرفع أسعارهم يكونون أسيق من نشرة سعر الصرف، بالمقابل الجهات الرسمية لا تتخذ الإجراءات لضبط التجار أو بالأحرى غير قادرة على ضبطهم وخرجت عن سيطرتهم. الحل من وجهة نظر الدكتورة عباس لدى الجهات الاقتصادية وسألت: هل هذه الجهات تملك حلولاً فعالاً، وهل تفكر بآلية أو لديها أفكار لضبط الأسعار وإذا كان عندها رؤية هل هي ناجحة على الأرض وفاعلة أمام تدهور سعر الصرف؟

واعتبرت الدكتورة عباس أن المشكلة الأساسية القائمة اليوم هي لدى الجهات المعنية كونها لا تمتلك رؤية أساسية صالحة وفاعلة على الأرض ولو لم يكن لدينا هذه الجهات لكنا قلنا لا يوجد لدينا، لكن اليوم نسأل هذه الجهات هل أنتم قادرون على تقديم أي شيء للمواطن؟

وأشارت الدكتورة عباس إلى أن شريحة من المواطنين غير قادرة أي شراء لقمة الخبز وهي الأكثر ظلماً وخاصة فئة العاملين في الدولة تتعرض يومياً للظلم، أما صاحب المهنة أو الحرفة فبطلب أجوره بأسعار الآن والجهات المعنية هل هي قادرة على ضبط الأسعار؟

إذا لم تكن قادرة فعلى الأقل إعادة النظر في الرواتب والأجور.